مؤقت



مجلس الأمن

السنة الحادية والخمسون

الجلسة ٣٦٢٣

الاثنين، ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، الساعة ١٥/٥٥

نيويورك

الرئيس:	السير جون وستون	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شكوركو
	ألمانيا	السيد رودولف
	إندونيسيا	السيد ويبيسونو
	ايطاليا	السيد كساردي
	بوتسوانا	السيد ليغويلا
	بولندا	السيد فلوسوفتش
	جمهورية كوريا	السيد بارك
	شيلي	السيد سيارلي
	الصين	السيد تشن هواصن
	غينيا - بيساو	السيد لوبيز دا روزا
	فرنسا	السيد لادسو
	مصر	السيد العربي
	هندوراس	السيد مارتينيز بلانكو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ألبرايت

جدول الأعمال

الحالة في بوروندي

رسالة مؤرخة ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/1995/1068)

رسالة مؤرخة ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/1996/36)

96-85099

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٥٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في بوروندي

رسالة مؤرخة ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/1995/1068)

رسالة مؤرخة ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/1996/36)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي بوروندي وزائير يطلبان فيهما دعوتهما إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو هذين الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهما حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد تيرينس (بوروندي) مقعدا إلى طاولة المجلس؛ وشغل السيد لوكابو خابوجي أنزاجي (زائير) المقعد المخصص له إلى جانب قاعة المجلس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

أمام أعضاء المجلس الوثيقتان S/1995/1068 و S/1996/36 اللتان تتضمنان نصي رسالتين مؤرختين ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ و ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ على التوالي، وموجهتان من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1996/56 التي تتضمن نص مشروع قرار أعد في سياق مشاورات المجلس السابقة.

كما أود أن أوجه عناية أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/1996/40 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبوروندي لدى الأمم المتحدة.

المتكلم الأول ممثل بوروندي وأعطيه الكلمة.

السيد تيرينس (بوروندي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أولا وقبل كل شيء، إنه لواجب عليّ أن أعرب عن امتناني للمعاملة الخاصة التي حبوتموني إياها، سيدي الرئيس، أثناء اللقاءات العديدة التي عقدتها معكم. لقد كانت تعبيرا صادقا عن تقاليد الدبلوماسية البريطانية الراقية، أي المجاملة والكياسة والاستعداد الدائم للتعاون وهي الصفات الرئيسية لأي دبلوماسي محترف. وأتذكر أيضا اجتماعاتي مع سلفكم، السفير سيرجي لافروف الذي أدين له بالعرفان على نفس المعاملة التي استفدت منها في الشهر الماضي.

وبما أن هذه هي المرة الأولى التي أخاطب فيها مجلس الأمن رسميا هذا العام، فيطيب لي أن أتقدم بواجب التهنئة إلى الأعضاء الجدد: بولندا وجمهورية كوريا وشيلي وغينيا - بيساو ومصر. ونعتقد أن مصر، وهي العضو الوحيد الناطق بالعربية في مجلس الأمن، يمكن الاعتماد عليها، كالعادة، في أن تتكلم اللغة السياسية لأفريقيا.

(تكلم بالفرنسية)

منذ ما يقرب من العامين، ما فتئ مجلس الأمن يفكر طويلا وبجدية في حالة بوروندي. وقدم عدد كبير من التقارير عن بلدي. وهذه هي المرة الأولى التي تجري فيها مناقشة عامة بشأن بوروندي، وعليه فإنني أغتنم هذه الفرصة لأعرض وجهة نظر بلدي في الحقائق.

أولا، فيما يتعلق بمشروع القرار أود أن أقول إن حكومة بوروندي لها كل الحق في أن تعرف من مقدميه ما الذي يعنيه بالضبط ذلك النص؛ ويبدو لنا أن الفقرة ٨ (أ) تثير بعض اللبس وتفسح المجال لتفسيرات مختلفة. وقبل الكلام بتعمق في تفاصيل النص أود أن أطلب إلى الأعضاء أن يقوموا بإعداد ردودهم أثناء بياني حتى لا يكون هناك مجال للشك. ومن ثم لا أتناول الموضوع في الوقت الراهن.

في الواقع، على الرغم من أن الحالة العامة خطيرة بالفعل وتثير القلق، فقد حدث تحسن ملحوظ في الحالة الأمنية بالمقارنة بما كانت عليه في الأشهر الماضية؛ وهناك حقائق كثيرة تدعم هذا الاستنتاج. ففي السابق كانت القنابل تلقى على المارة في الأسواق؛ ولم يكن ذلك دفاعا عن أية قضية سياسية، بل إن مرتكبي هذه الأفعال كانوا منغمسين في أعمال لصوصية. وقد وضعت قوات القانون النظامي حدا لتلك الأعمال منذ عدة أشهر. وكانت العصابات المسلحة تروع عددا من أحياء العاصمة لفترة طويلة. وبناء على أوامر رئيس الدولة والحكومة قام الجيش بمداهمة وسحق أولئك الارهابيين.

وقد هاجم الجيش الوطني مخبأ العصابات المسلحة في الغابة المحيطة بالعاصمة واستولى عليه، وقد اعتادت هذه العصابات على إشاعة الخراب في الضواحي وقتل المسافرين وأخذهم رهائن.

وفي مقاطعة سيبتوكي المجاورة لزائير، التقت في وقت سابق ثلاث مجموعات إرهابية - عصابات بوروندية مسلحة، وقوات رواندية سابقة، وانتراهامه، اليد المسؤولة عن أعمال تقشعر لها الأبدان في عام ١٩٩٤. وفي الأسابيع الماضية، قام الجيش بجعل هؤلاء المشاغبين الثلاثة الشياطين عاجزين عن العمل. والآن لم يعد بمقدور هؤلاء الأفراد اليائسين إلا القيام بمهجمات متفرقة - لا دفاعا عن الشهامة، وإنما لمجرد النهب بغية البقاء في أماكن معينة لا توجد فيها قوات لفرض النظام. ويطالب السكان بقوة بوجود عسكري، كما أنبأنا بذلك وزير قام في الأسبوع الماضي بزيارة تلك المقاطعة.

وقد حاول المهاجمون المختفون في مخيمين للاجئين في شمال شرقي البلاد بث الرعب بإطلاق النار على قوات الأمن، ولكن قوات الأمن داخل المخيمات المعنية استطاعت تحييدهم أو إجبار المعتدين على الفرار. وللأسف نجم عن ذلك الفصل من الأزمة البوروندية أن نزح عدد كبير من اللاجئين الروانديين صوب تنزانيا. وقد أصدر القائد العسكري لتلك المنطقة وممثل مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بيانا مشتركا يشهد على جهودهم لإقناع اللاجئين بالعودة الى المخيمات.

إن قائد المجموعات العسكرية، نياغوما، تبرأت منه بلدته علنا، مثلما تبرأ منه مساعدوه الذين حثوا الإذاعة والتلفزيون على إعلان أنهم لا يؤازرونه بعد الآن. وقدم الطلب الجماعي على مستوى بلدته بصورة رسمية الى الحكومة.

ومنذ أسبوعين تقوم الحكومة بأكملها - أي رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، و ٢٥ وزيرا، بزيارة جميع أجزاء البلاد، ١٥ مقاطعة و ١١٤ بلدة، لحشد السكان الى جانب الحكومة وقوات الأمن في حملتها ضد دعاة العنف المتطرفين. وإن الدليل القاطع على أن الأمن مكفول في جميع أنحاء الجمهورية يتمثل في حقيقة أنه لم يتعرض أي من مئات المسؤولين السياسيين والإداريين والعسكريين المشاركين لأي مواجهة من قبل أي من العصابات المسلحة. وباختصار، لم يبلغ عن أي خطر في رحلاتهم أو خلال اجتماعاتهم الشعبية في ١١٤ بلدة.

وفي الحملة التي تشنها الحكومة بأسرها على العصابات المسلحة، عقد الرئيس سيلفستر نتيبانتونغانا يوم الأحد، الموافق ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، اجتماعا عاما في مقاطعة كيروندو، في شمال البلاد. وقد تركزت رسالته على

"الحاجة الفورية الى التعاون بين السكان، والحكومة، وقوات الأمن والنظام".

وقد انتهز هذه الفرصة ليعرب من جديد عن امتنانه لقوات الأمن والنظام على جهودها في محاربة العدو في تلك المنطقة. وكان برفقته رئيس الجمعية الوطنية ورئيس حزب فروديبو، وهو رئيس الحركة الرئاسية.

وقد أصبح الرأي العام الدولي مستقطبا إزاء المخاطر التي يتعرض لها أمن المنظمات الإنسانية الدولية. وسيسرع بإيفاد بعثة تقنية الى بوروندي لتقييم الأخطار التي يتعرض لها موظفو الأمم المتحدة وأماكنهم. وخلال فترة ٢٨ شهرا التي مرت على هذه الأزمة، لم يقع أي موظف للأمم المتحدة ضحية لانعدام الأمن، ولم يتعرض أي مكتب في الأبنية العديدة لمنظومة الأمم المتحدة في بوروندي لأي ضرر.

لقد أغرق الرأي الدولي عموما، ومجلس الأمن بصفة خاصة، بالمعلومات عن كارثة وشيكة الوقوع في بوروندي. وكما يتضح من الفقرة التمهيدية للرسالة المؤرخة ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ التي تبلغ رئيس مجلس الأمن بالموقف الرسمي لحكومة بلادي جوابا على الرسائل الثلاث التي وجهها الأمين العام في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، و ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، و ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، فإن خطورة الأزمة حقيقة قائمة. ومع ذلك، فإنها لم تبلغ حد الكارثة. وبالتأكيد أن العصابات المسلحة هددت بتعريض عمل المنظمات الإنسانية للخطر.

وردا على رسائل الأمين العام الى رئيس مجلس الأمن، هبط على بوروندي سيل من القصص الخيالية لوسائط الإعلام. فمقال توماس فريدمن، المنشور في صحيفة "نيويورك تايمز" الصادرة في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ يمثل نموذجا عتيدا لهذا النوع من الحملات الدعائية المنظمة الموجهة ضد بلدي. فجريا من المؤلف وراء الإثارة، وضع عنوانا لمقاله:

"رواندا التالية - بوروندي على حافة الهاوية".

وسعيا منه الى إبراز نفسه كمستكشف جديد لـ "أرض لم تكتشف من قبل"، بعد ١٢٥ سنة بالضبط من اللقاء التاريخي بين لفنغستون وستانلي في سنة ١٨٧١ في ضواحي عاصمة بوروندي، لجأ الى ترصيع مقاله لا بالأكاذيب فحسب، بل وبقصص أسطورية بشعة. وهكذا يدعي بأنه يوجد في بوروندي ١٥ في المائة من التوتسي و ٨٥ في المائة من الهوتو، في حين أنه ليس في التاريخ المعلوم لبوروندي إحصاء سكاني لتكوين القوميات فيها. وفي فقرة أخرى يدعي أن المتمردين من الهوتو يحتلون أجزاء من أراضي البلد، في حين أن هؤلاء المتمردين والعصابات المسلحة لا يحتلون ولا حتى كيلو متر مربع واحد. وفي فقرة أخرى يدعي أن السيدة ألبرايت - عندما يتكلم المرء عن الشمس فإنه يرى أشعتها، وها أنا أراها تدخل القاعة الآن - اجتمعت مع عدد من ضباط الجيش البوروندي برتبة فريق أول. وإنني اصرح للعالم أجمع بأن الجيش البوروندي لا يوجد فيه ضابط برتبة فريق أول، إلا إذا تمت ترقية أحد على شرف زيارة السيدة ألبرايت.

أنتقل الآن الى مسألة الاضطرابات السياسية. بعد كيل الاتهامات بانعدام الأمن والافتقار الى الحزم، قام عدد من الحركات السياسية المعارضة بسحب الثقة من رئيس الجمهورية، ودعا عدد من النقابات العمالية الى الإضراب في العاصمة. وهذه المبادرات طالبت باستقالة رئيس الدولة. ولكن، من ناحية أخرى، سحبت ثلاثة أحزاب سياسية معارضة مساندتها للهجمات على رئيس الجمهورية، ولم يحظ الإضراب إلا بدعم ضعيف، ولم يدم سوى أيام قليلة.

وبفضل زيادة يقظة وفعالية قوات الأمن، استحال على المطالبين بتنحي رئيس الجمهورية ومنظمي الإضراب تنفيذ خططهم. وجميع أعمال العنف قمعت في المهد، ولم تحدث أية حوادث كبيرة.

وفيما يتصل بالمناظرة بين رواندا وبوروندي، نجد في بعض الدوائر الوطنية والدولية أن الميل الى إثارة شبح الإبادة الجماعية يأخذ أسبقية على التصميم أو القدرة على استئصال أسبابها. وينبغي التمييز تمييزا أساسيا بين مرتكبي أعمال إبادة الجنس في رواندا وبين مرتكبيها والمخططين لها في بوروندي. ففي رواندا، قامت الحكومة والقوات المسلحة الرواندية بتوخي أعمال إبادة الأجناس والتخطيط لها وتنظيمها وتنفيذها ضد طائفة التوتسي. أما في بورندي فإن جيش البلد والحكومة الائتلافية، التي مثلت طوائف وطنية و ١٢ حزبا سياسيا، تجمعت معا ضد الجماعات الارهابية التي كانت مصممة على تنفيذ عملية إبادة للأجناس من الطراز الرواندي.

بيد أنه لا يوجد تماثل بين الأساليب التي استخدمها النظام الرواندي السابق للبقاء في السلطة وتلك التي استخدمها الارهابيون البوروندي في

سعيهم للانقضاض على السلطة. فالأهداف المفضلة لهؤلاء الإرهابيين هي اتفاقية الحكم التي تنص على تقسيم السلطة والحكومة الائتلافية ذاتها وجميع المؤسسات السياسية الأخرى الناشئة عن هذا الاتفاق المتعدد الأطراف. وما فتئت حكومة بوروندي وجيشها يعملان معا بنشاط من أجل إجهاض وصولهم الى السلطة واستخدامهم لها عن طريق هذه الممارسة البشعة، ممارسة إبادة الأجناس. وينظر الى قوات الأمم المتحدة نظرة مشرقة. وتعطي المصداقية لفكرة أنها تعمل لإنقاذ شعب بوروندي. لكن في الوقت ذاته يجري تجاهل الحقيقة الواضحة، حقيقة أن أعمال إبادة الأجناس في رواندا قد نفذت في حضور بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا التي لم تكن شاهدا عاجزا فحسب بل سارعت أيضا الى حزم أمتعتها ورحلت.

والأمين العام في رسالته الواردة في الوثيقة S/1996/36 بتاريخ ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، يشير الى وجود خلاف ما في الرأي داخل حكومة بوروندي فيما يتصل بنشر القوات العسكرية. وقد ردد الإعراب عن هذا الشعور عدد من الشخصيات البارزة الأجنبية في أعقاب الاجتماعات المنفصلة التي عقدوها مع بعض المسؤولين الرفيعي المستوى في بلدنا. بيد أن مبعوثي الدول ومبعوثي المنظمات الدولية ينبغي أن يضعوا في المنظور الصحيح التفضيلات والآراء التي تعتبر مجرد تفضيلات وآراء شخصية في طبيعتها عندما يتم الاعراب عنها في محادثات غير رسمية - حتى من جانب رؤساء دول أو حكومات أو وزرائها أو قادتها السياسيين. فهذه تختلف عن المواقف الجماعية للحكومة التي تحمل الشعار الرسمي. وعلاوة على هذا ليس من قبيل عدم الانصاف أن نطالب حكومة بوروندي بتحقيق المعجزة السياسية التي لم تتحقق في جميع البلدان الأخرى التي تواجه أزمات بنفس فظاعة أزمتنا أو ربما حتى أفظع من أزمتنا؟ وعلى حد قول الفيلسوف الالماني العظيم هيغل، إن التاريخ يعلمنا أن الإنسان لا يتعلم شيئا من الماضي. وبالأخذ بالرأي المضاد والتأكيد على أن الانسان يتعلم كل شيء من الماضي، تستذكر كل دولة عضو في مجلس الأمن حقيقة مقبولة عالميا.

ففي وقت أو آخر في سياق التطور التاريخي للبلدان، يتعين عليها أن تواجه صراعات داخلية وحروبا أهلية بل حروبا بين الدول أو حروبا عالمية. ولم يحدث قط أن كان هناك إجماع كامل داخل الحكومات أو بين رؤساء الأركان المدعوين للبت في السياسات التي ينبغي أن تتبع أو الاستراتيجيات التي ينبغي أن تستخدم. وفي معظم الحالات، بما في ذلك الحالات التي يتعرض فيها بقاء أممهم للخطر، كانت المواقف بالغة التنافر لدرجة أننا شهدنا أن قادة سياسيين وعسكريين قد أجبروا على الاستقالة أو الذهاب الى المنفى أو حتى أعدموا. واذا ما قارنا حالة بوروندي بحالات أخرى من نوعها، فإن حالة بوروندي يمكن أن تكون نموذجا يحتذى. إن حكومتنا، على الرغم من أنها غير متجانسة سياسيا، فهي تتألف من ١٢ حزبا سياسيا، واستطاعت أن تحافظ على العناصر الأساسية للتضامن. وثمة بضع حقائق أساسية تشهد على هذا.

تحت رعاية رئيس الجمهورية ورئيس الجهاز التنفيذي، اتحد جميع أعضاء الحكومة ضد دعاة الحرب. واقتداء برئيس الدولة ورئيس الوزراء، سافر كل وزير من الوزراء في طول البلاد وعرضها من أجل توعية الناس بالحاجة الماسة الى العمل يدا بيد من أجل السلام، بالتعاون مع قوات الأمن والادارة العامة ضد العصابات المسلحة. وبهذه الحملة المكرسة للسلام والأمن، ترسل الحكومة الرسالة ذاتها الى جميع أرجاء البلد. وعلى النقيض من بعض التكهنات التي ذكرتها سرا بعض الأطراف الأجنبية ترفض الحكومة الائتلافية بالإجماع التدخل العسكري في بوروندي، كما تشهد على هذا رسالتها الثانية الى رئيس مجلس الأمن يوم الأحد الموافق ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، التي أحلتها اليه باستخدام الفاكس حوالي الساعة السابعة من مساء أمس.

ما هي الحالة فيما يتصل بالأحزاب السياسية؟ إن العلاقة بين مجال النفوذ الرئاسي والمعارضة، التي مرت بحالات صعود وهبوط منذ انفجار الأزمة، تتسم بالقلق بكل تأكيد بيد أنها لم تصل أبدا الى نقطة الانهيار الكامل أو نقطة اللاعودة. والواقع أن الفضل يعود للأحزاب في القيام بعدد من الأعمال الايجابية المشتركة: التفاوض بشأن اتفاقية الحكم وإبرامها؛ والحكومة الائتلافية؛ والمفاوضات بين مختلف الأجهزة التقليدية؛ ولجنة المتابعة؛ وإطار العمل المتضافر.

وليس بالإنجاز الصغير أن تتمكن من إشراك الأعداء السياسيين في مفاوضات. لقد استغرق الأمر ستة أشهر لتجميعهم على مائدة تفاوض واحدة كما عقب الأمين العام عن حق في خطابه أمام الاجتماع المشترك لأحزاب المعارضة والحركة الرئاسية يوم ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٥ في بوجومبورا. فالقادة السياسيون في بوروندي، بغض النظر عن ولاءاتهم الأيديولوجية، يجتمعون ويتكلمون ويشتركون جنبا الى جنب في المناسبات العامة والمناسبات الاجتماعية، ويقفون الى جوار بعضهم ويتسامرون في حفلات الاستقبال الرسمية، وكثيرا ما يدعون الى زيارة بعضهم في المكاتب والمنازل، في مناخ من حسن العشرة والاحترام المتبادل.

إن التقدير التوفيقي الذي عبرت عنه فيما يتصل باللاعبين السياسيين الرئيسيين في بلدي لا يرمي بأي حال الى ستر عيوبهم جميعا. وللأسف، إن بعضهم يلجأ، بشكل متعمد أو حتى بسوء نية، بسبب عدم تبصرهم أو عدم احترافهم السياسي، الى الوقوف في طريق السلام والعملية الديمقراطية. ومن ناحية أخرى، فإن الأغلبية الساحقة من الطبقة السياسية والمجتمع المدني وقطاع الأعمال والشباب والوسط الجامعي - وباختصار، النخبة في بوروندي تعمل في الواقع من أجل مصيرها المشترك ومن أجل المصالحة الوطنية.

وبإبراز القواسم المشتركة الأساسية التي يتشاطرها اللاعبون الرئيسيون في الساحة السياسية في بوروندي، يمكن لوفدي أن يثبت، على الرغم من المظهر، أن الأزمة لم تصل بأي حال الى نقطة اللاعودة.

ويوجد سبب آخر يدعوني إلى التعويل على الجوانب الإيجابية للحكومة والأحزاب وزعمائها: ألا وهو حسن التوقيت والرغبة في إظهار أن مجلس الأمن، والأمين العام وممثله الخاص، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والاتحاد الأوروبي، والرؤساء يوليوس نيريري، وجيمي كارتر، وأمادو توماني توري، والأسقف ديزموند توتو وجميع الوسطاء الآخرين قد أحرزوا النجاحات. وهم لا يحتاجون إلا إلى استغلال هذه النجاحات بصورة طيبة بنوايا حسنة بغية الوفاء بالمهمة النبيلة والحكيمة التي سيوكل بها مجلس الأمن في مشروع القرار المعروض علينا اليوم:

"تيسيرا لإجراء حوار سياسي شامل غايته تشجيع المصالحة الوطنية وتحقيق الديمقراطية والأمن وسيادة القانون في بوروندي". (S/1996/56، الفقرة ٢)

إن الدور الأكبر بين الوسطاء يقع على عاتق دول منطقة البحيرات الكبرى. وعلى سبيل المفارقة ثمة نهج سياسي جديد معين في الدوائر الأجنبية يهدد بحرمان بوروندي ومنطقتنا من سياسي محنك يحتل أفضل وضع للاسهام على نحو واسع النطاق في تسوية الصراع البوروندي الداخلي: أي سعادة السيد موبوتو سيسي سيكو. فبفضل مقام الرئيس موبوتو الشخصي ومنزلته السياسية الكبيرة وخبرته السياسية الواسعة، فهو حقا خبير في الشؤون الإقليمية والأفريقية والدولية على حد سواء - سواء وافق المنتقصون من قدره أولا. وبالتالي، فإن محاولة إفراد أو تهميش زعيم سياسي له مكانة السيد موبوتو - وهو علاوة على ذلك زعيم يرأس بلدا متسعا لديه موارد ممتازة كهذه على الرغم من مشاكله المؤقتة - ليست واقعية وهي مناقضة لقواعد القانون الدولي على حد سواء. فهي غير واقعية لأن أفضل قاعدة لتحويل الزعماء السياسيين والبلدان إلى الأخذ بالمُثل الديمقراطية إنما تتمثل في تيسير وصولهم إلى محاور الديمقراطية الدولية وتيسير اتصالاتهم الشخصية المباشرة مع الشخصيات الأجنبية التي تهتدي بالمُثل والمبادئ الديمقراطية وتمارسها: وهي مناقضة للقانون الدولي لأن ما من حكومة لها الحق في مطالبة جميع البلدان باحتذاء الإجراءات الديمقراطية الأجنبية: فالحقائق الصعبة التي ترتكز عليها الديمقراطية تختلف من أمة إلى أخرى. فلنأخذ بعين الاعتبار الفرضية القائلة بأن حكومة زائير، وحسب مبدأ المعاملة بالمثل، اختارت أن ترد بمنع وصول مواطنين تابعين لدول اتخذت تدابير مشابهة من الوصول إلى أراضيها. ومن شأن هذا أن يكون سهما حادا يرتد إلى نحر من وضعوا التدابير أنفسهم.

وفي الختام، تؤيد بوروندي أهمية الديمقراطية الحكيمة. وفي رسالتي المؤرخة ١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦ التي بلّغت فيها مجلس بالموقف

الرسمي لحكومة بوروندي، أكدت على الحاجة إلى حماية شرف وسمعة الأمم المتحدة. ولا بد من أن أؤكد اليوم من جديد أن المهمة الرئيسية التي تواجه الهيئات التي تضع وتقترح المبادرات، وتلك التي تتخذ القرارات تتمثل في خدمة الأمم المتحدة باعتبارها درعا قويا ضد الفشل وما يرافقه من انتقاد. فأكثر ما يهم الأطراف الرئيسية في التسلسل الهرمي في الأمم المتحدة هو أن أحد الشروط الضرورية لكفالة نجاح المنظمة العالمية يكمن في القدرة على تقديم الدبلوماسية على العمل العسكري، ووضع حلول تتناسب مع المشاكل. ويجب أن يتمثل الشاغل الذي يتصف بالأولوية في حماية الأمم المتحدة وجهازها الأكثر شهرة، أي مجلس الأمن، من أي تنقيص من قيمتها بسبب ما يلحق بها من نكسات.

وبغية نزع فتيل الأزمة في بوروندي، من الأهمية بمكان التأكيد على تفوق الدبلوماسية الحكيمة على التدخل العسكري: فهذا التدخل، في جميع الحالات تقريبا، ليس سوى التخفيف من فشل الدبلوماسية، أي الاعتراف بالاستسلام الدبلوماسي. ويمكننا القول بصريح العبارة إن من مصلحة مجلس الأمن تماما السعي إلى إيجاد حلول دبلوماسية، وبالتالي إيجاد شخصيات من أمثال تاليران، ورالف بانش، ونيلسون مانديلا، وهنري كيسينجر، وياسر عرفات، وإسحق رابين. وبعبارة أخرى، شخصيات تتصف بالعبقرية تكون قادرة عند الضرورة على إحداث معجزات سياسية ودبلوماسية.

وأود أن أسجل أنني سأكون مضطرا إلى تناول مشروع القرار إذا بدا أن الطريقة التي يُفسر بها تعاقب بوروندي أو تقوض سيادتها الوطنية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل بوروندي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي ممثل زائير. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد لوكابو خابوجي انزاجي (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي يخاطب فيها وفد بلدي المجلس تحت رئاستكم، سيدي، نود أن ننضم إلى الوفود الأخرى في تهنئتكم على العمل الذي أديتموه هذا الشهر. ونود أيضا أن ننقل شكرنا إلى سلفكم، الممثل الدائم للاتحاد الروسي، على الطريقة التي أدار بها أعمال المجلس في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

واسمحوا لي أيضا أن أهنئ الأعضاء الجدد في المجلس، وكلهم أصدقاء لبلدي وهم: بولندا وجمهورية كوريا وشيلي وغينيا - بيساو ومصر. إننا نرحب بهم في المجلس وسنعتمد عليهم.

لقد طلب وفد بلدي أن يشارك في نظر مجلس الأمن في مشروع القرار المعروض عليه لأننا نعتقد أن العمل الذي يقوم به المجلس مفيد في نزع فتيل الحالة المتوترة السائدة في منطقة البحيرات الكبرى. ونحن نشيد بجميع أعضاء المجلس على المبادرة الحالية.

ولا يسعنا إلا أن نهنئ الأمين العام على مثابرته وبعد نظره بشأن هذه المسألة.

إن الحالة في بوروندي تستدعي قيام المجتمع الدولي بتوفير الدواء القوي. ولا يسعنا أن نطمر رؤوسنا في الرمال، فهناك مشكلة. ويجب أن نعترف بهذا وأن نسعى إلى الحلول. أكيد أن الحالة في بوروندي معقدة، ولكن لا يمكن التصدي لها بصورة منفصلة عن الحالة السائدة في أحد البلدان المجاورة.

ولهذا السبب تعتقد زائير بأن مشروع القرار المعروض على المجلس اليوم خطوة هامة نحو تطبيق مفهوم الدبلوماسية الوقائية التي كثر الكلام عنها. وتؤيد زائير مناشدة جميع الفصائل السياسية في بوروندي تطبيق وتنفيذ واحترام اتفاقية الحكم المؤرخة ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ بحسن نية، وهي برنامج وضعه شعب بوروندي بحرية ووافق عليه من أجل مساعدة بلده على الخروج من هذه الأزمة المستمرة.

ولكن تكشف أن الحلول المقترحة كلها غير كافية لتحقيق السلم الذي يصبوا إليه الشعب البوروندي. وعلى أساس الاعتراف بهذا الفشل، تؤيد زائير بقوة مشروع القرار المعروض علينا، ونعتقد أنه يشكل حلا، لو أنه استخدم من قبل، لكان من الممكن إنقاذ آلاف الأرواح البشرية التي فقدت.

ووفقا لمشروع القرار المعروض علينا والذي:

"يطلب الى الأمين العام أن ينظر بالتشاور، حسب الاقتضاء، مع منظمة الوحدة الافريقية ومع الدول الأعضاء المعنية في الخطوات الأخرى ذات الطابع الوقائي التي قد تلزم لتفادي ازدياد تدهور الحالة وأن يضع خططا احتياطية حسب الاقتضاء". (S/1996/56، الفقرة ٥)

فإن زائير تحت تصرف الأمين العام حتى نستطيع أن نستكشف معه بمزيد من التعمق التدابير التي ينبغي اقتراحها، وأؤكد هنا أن بلدي سيتعاون بالكامل في صياغة الخطط اذا كانت هناك أية خطط تصاغ.

وزائير شريك هام في منطقة البحيرات الكبرى، ويجب أن نقول إن زائير في السعي من أجل إيجاد حلول للأزمة التي لحقت بالمنطقة، تبغض أن تواجه بأي أمر واقع، وفيما يتعلق بالفقرة ٨ من مشروع القرار، التي تتوخى اتخاذ تدابير بموجب ميثاق الأمم المتحدة، تود زائير أن تذكر للمجلس أنه، في ضوء التقرير المنتظر من الأمين العام، اذا اتخذت تلك التدابير تنفيذا للفصل السابع من الميثاق، فسوف تحترمها زائير.

واسمحوا لي بأن أختتم بالقول إننا في حالة يمكن فيها أن تحل الحرب محل السلم بسهولة، بما يؤدي الى آلاف القتلى، ويكفينا لإثبات ذلك أن نلاحظ نزعة حب القتال التي يمكن أن نشهدها في المنطقة، فإننا نرى في كل يوم أعمال قتل ترتكب. ولهذا يتوجب على مجتمعنا الدولي أن يفرض هذا السلم بالقوة، اذا اقتضى الأمر، على من ينتهكونه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل زائير على كلماته الرقيقة الموجهة الي.

السيد كساردي (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. لقد انضمت بولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وقبرص وليتوانيا، وهنغاريا الى هذا البيان.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يشعر بقلق عميق إزاء استمرار العنف في بوروندي. ويأمل أن يتسنى تجديد روح المصالحة في البلد. وسيواصل الاتحاد دعمه للجهود التي تتخذها الأمم المتحدة لحل الأزمة، ويرحب بالجهود الإقليمية، ولا سيما الإجراء المتخذ من جانب منظمة الوحدة الافريقية.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي على أنه يرغب في المساعدة على تحقيق الانتعاش في بوروندي، ولا سيما من خلال تأييد الاجراءات المحددة لتعزيز السلم والمصالحة فيما بين مختلف المجموعات، التي من المقرر أن تنفذها السلطات البوروندية على النحو المنصوص عليه في اتفاقية الحكم. ويود الاتحاد أن يوضح أنه لا يمكن وضع حد نهائي للصراع في ذلك البلد إلا من خلال الحلول السياسية. ونعتقد أن التماس كل قنوات التفاوض المتاحة يشكل أولوية مطلقة.

وفي هذه المرحلة من المطلوب اتخاذ إجراء متضافر من جانب المجتمع الدولي، من أجل إعادة بدء الحوار السياسي وكسر دائرة العنف وعدم الاستقرار. ونؤكد مرة أخرى دعمنا لفكرة زيادة وجود دولي في بوروندي على الصعيدين السياسي والإنساني معا. وفي هذا المضمار، يعتبر دور الشخصيات من افريقيا ومن المناطق الأخرى التي تعمل كوسطاء، أو في سبيل تيسير التوصل الى حل، دورا حيويا.

وتوجد في بوروندي قوى معتدلة متفتحة للحوار ينبغي تشجيعها. وينبغي إقناع القوى الأكثر راديكالية أن ذلك الحوار هو الخيار الممكن الوحيد. ويجب تحذيرها بأن المجتمع الدولي مستعد لاتخاذ تدابير كافية لمنع البلد من أن ينزلق الى الفوضى والخراب، ولاتخاذ تدابير ضد الأفراد الذين يرفضون الحوار السياسي.

وهناك حاجة لاتباع نهج تدريجي لحل الأزمة التي تتزايد عمقا في بوروندي. وينبغي في هذه الآونة دعم جمهور الوساطة والمساعدة في إيجاد ذلك الحل من جانب الممثل الخاص للأمين العام، ومنظمة الوحدة الافريقية، والاتحاد الأوروبي والشخصيات السياسية، وذلك بكل الوسائل الممكنة. ونحن مقتنعون بأن هذه الأعمال قد تفيد أيضا من زيادة الضغط على الأطراف.

إن مشروع القرار الذي يستعد مجلس الأمن لاعتماده يعكس، في رأينا، ضرورة توجيه تحذير قوي الى من يشعلون نار الأزمة: مؤداه أن مجلس الأمن مستعد للنظر في تدابير محددة ثم فرضها لاحتواء تدهور الحالة ولمنع زيادة زعزعة الاستقرار في البلد.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي مرة أخرى إيمانه بضرورة الدعوة الى عقد مؤتمر لمنطقة البحيرات الكبرى، تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية، من أجل إيجاد حلول شاملة لمشاكل المنطقة برمتها. وأود أيضا أن أوضح أن الاتحاد الأوروبي بسبيله الى تعيين مبعوث خاص لمنطقة البحيرات الكبرى، من أجل زيادة وجوده والإسهام بدرجة أكبر في التماس حل سلمي مستديم للكثير من المشاكل التي تحيق بالمنطقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد طلب ممثل بوروندي الكلمة. وأعطي الكلمة لممثل بوروندي.

السيد تيرنس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): في بداية بياني، طلبت أن يتاح لي شرف الإدلاء ببيان عن موقف بوروندي حيث أنه لم يتسن لي أن أحصل على تفسير دقيق لما أصبح الفقرة ٨ (أ). وحيث أن مشروع القرار S/1996/56 يتصل ببوروندي، فإن حكومتي لها الحق في أن تسأل مقدمي النص عن معناه الدقيق حتى تعرف بوروندي ما يتضمنه. وفي رأي بوروندي، أن الفقرة ٨ (أ) مثيرة للبلبلة بعض الشيء ويمكن أن تفسر تفسيرات شتى. وحيث أن مجلس الأمن يؤيد جميع مؤسسات الدولة المنشأة بموجب اتفاقية الحكم، ومن ثم يؤيد الحكومة أولا وقبل كل شيء، فإن التهديد بفرض حظر على توريد الأسلحة بينما تبذل تلك الحكومة جهودا خارقة من أجل استعادة السلم والأمن أمر يتسم بالتناقض.

من ناحية أخرى، سيتصرف مجلس الأمن باستمرار ليس فقط بالتهديد بفرض حظر على توريد جميع الأسلحة غير المشروعة إلى الذين يزعزعون السلم والأمن وإلى جميع المتعصبين الذين يمارسون العنف، بل وبفرض هذا الحظر فورا. ومعاملة الحكومة على قدم المساواة مع أولئك الأفراد ومعاقبتها على اصرارها على كسر شوكة الخارجين على القانون تعنيان قلب العالم رأسا على عقب وإثارة غضب المدافعين عن السلام وزيادة اصابتهم بالصدمة. كما أن ذلك من شأنه أيضا أن يؤدي بالتحديد إلى نتائج نسعى إلى منع وقوعها. وينبغي لمجلس الأمن - من أجل الحفاظ على مصداقيته - أن يمتنع عن التصرف تصرف الغول الذي يخوف به الأطفال، وأن يتجنب اعتماد تدابير من شأنها أن تنتهك سيادة بوروندي الوطنية وميثاق الأمم المتحدة.

ولهذه الأسباب جميعا، تناشد حكومة بلدي مجلس الأمن أن يعدل الفقرة المتنازع عليها. فإن لم يفعل، ستعارضه بوروندي وتعتبر نفسها غير ملتزمة بأي حال من الأحوال بالفقرة الفرعية المشار إليها. إننا نرى أن ثمة تناقضا غريبا هنا. ففي مشروع القرار هذا، يظل مجلس الأمن صامتا بشأن الاحتياجات التي طلبت من أجلها حكومة بلدي مساعدة منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وهذه الاحتياجات مبينة في الرسالة المؤرخة ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ التي وجهتها نيابة عن حكومة بلدي إلى رئيس مجلس الأمن.

صحيح أن مشروع القرار يركز على إعادة تنشيط الحوار بين مختلف الشركاء السياسيين. وحكومة بلدي ترحب بهذا، معتبرة إياه نهجا إيجابيا. ولذلك، أؤكد مجددا نداء حكومة بلدي من أجل إعطاء تفسير للفقرة ٨ (أ) بشأن

"فرض حظر على توريد جميع الأسلحة وما يتصل بها من عتاد إلى بوروندي". (S/1996/56، الفقرة ٨ (أ))

إننا نركز على تلك الفقرة على وجه الخصوص لأنه سيكون من الغريب معاملة حكومة شرعية، تسعى إلى إحلال السلم والأمن، على قدم المساواة مع مرتكبي العنف الذي يهدد السلم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كما قلت في البداية، يجتمع المجلس اليوم وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة التي - كما تكرم الممثل الدائم لبوروندي بالإشارة من قبل - تضمنت مشاورات معه. وأعتقد أن المجلس - في هذه

المرحلة - أصبح مطلعا اطلاعا تاما على الرأي الذي أبداه الممثل الدائم لبوروندي مرة أخرى اليوم بشأن هذه المسألة. وفي ضوء هذا، أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

اعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الراغبين في الادلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد ليغويلا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): شئنا أم أبينا، لا تزال بوروندي تدمي منذ بعض الوقت. لقد كانت هناك منذ البداية أنباء متضاربه وإنكارات من بوجومبورا بشأن ما كان يحدث فعلا، إلا أن المجتمع الدولي يتزايد اجماعا في تقييمه للحالة الأمنية المروعة المتدهورة في ذلك البلد.

إن السلطات في بوجومبورا تجد من الصعب بشكل متزايد حماية أرواح شعبها ونحن نتعاطف معها. وهناك اتهامات متبادلة بين الزعماء السياسيين والأحزاب السياسية بممارسة "التطهير العرقي"، كما أنهم يعترفون، هم أنفسهم، بأن البلد يمر بحالة من الحرب الأهلية، حسبما تذكر بوضوح رسالة الأمين العام الواردة في الوثيقة S/1996/36. لقد تسمم المناخ السياسي نتيجة الآراء المتشددة التي تهدد بتدمير المؤسسات الوطنية، والحوار السياسي يتسم بالتحريض على الكراهية والعنف.

وبوتسوانا تشعر بانزعاج عميق نتيجة هذه التطورات. ونحن مقتنعون بأن المجتمع الدولي لم يعد يمكنه أن يقف مكتوف الأيدي يرقب المأساة الإنسانية التي تحدث في بوروندي. والأمر يتطلب اتخاذ إجراء ما، واتخاذه بسرعة، على المستويين السياسي والدبلوماسي لوقف الحالة قبل أن تخرج عن نطاق السيطرة تماما.

إن مشروع القرار الذي يوشك مجلس الأمن أن يعتمده مباشر وواضح. وهو يطلب إلى شعب بوروندي أن يبدأ مفاوضات جادة وعملية لإنهاء أعمال القتل اليومية وتهيئة الظروف المواتية للمصالحة الوطنية، والديمقراطية، وحكم القانون. ومن الأهمية بمكان أن يتلقى البوروندييون هذه الرسالة بجدية وأن يبدأوا تهيئة الظروف التي من شأنها أن تمكنهم من الدخول في حوار سياسي شامل دون مزيد من التأخير.

لقد أدرك المجتمع الدولي لوقت طويل أن شعب بوروندي لا يمكنه التوصل إلى تسوية سياسية من تلقاء نفسه. والأمين العام للأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والاتحاد الأوروبي، والوسطاء الذين عينهم مؤتمر القاهرة لرؤساء دول منطقة البحيرات الكبرى، الذي عقد يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، على استعداد لمساعدته. وينبغي لشعب بوروندي أن ينتهز الفرصة التي توفرها هذه النوايا الدولية الحسنة في العمل على التئام الجراح والمصالحة الوطنية، وتشجيع الديمقراطية وإقامة دولة القانون.

إن الفقرة ٥ من منطوق مشروع القرار تطلب إلى الأمين العام أن يضع خططا احتياطية حسب الاقتضاء لتمكين مجلس الأمن من الاستجابة في الوقت المناسب وبالشكل الفعال إذا ما تطلبت الحالة الأمنية في البلد ذلك. ومن الأهمية أن يوفر المجتمع الدولي، وبخاصة الدول الأعضاء بمنظمة الوحدة الأفريقية، إلى الأمين العام كل المساعدة الممكنة لدى وضعه للخطة الاحتياطية، ولكن على أساس أن المجتمع الدولي لن يترك مشكلة بوروندي لأفريقيا وحدها.

ونظرا لأن الحالة في بوروندي تهدد السلم والاستقرار الإقليميين، فإنها تتطلب الاهتمام العاجل من جانب مجلس الأمن. وعلى أية حال، أي إجراء يرى ملائما في بوروندي سيتطلب توفير موارد مالية وسوقية كبيرة قد لا يتيسر توفرها في أفريقيا. ونحن نتطلع إلى تقرير الأمين العام فيما يتعلق بنتيجة مشاوراته مع الدول الأعضاء ومنظمة الوحدة الأفريقية، كما هو مذكور في الفقرة ٧ من المنطوق. ولكن، كما تبين الفقرة ٨ (أ) و (ب) من المنطوق بوضوح، فإن مجلس الأمن لن ينتظر بأي حال من الأحوال تقرير الأمين العام قبل النظر في التطورات في بوروندي. ويفهم وفد بلدي أن مجلس الأمن سيحاط علما، على أساس يومي عند الضرورة، بالتطورات الحاصلة في بوروندي، حتى

يمكن فرض التدابير المتوخاة في الفقرة ٨ (أ) و (ب) من المنطوق إذا تطلبت الحالة ذلك.

وبوتسوانا تعلق أهمية قصوى على أمن الأفراد الدوليين، الذين يقومون بعمل جدير بالثناء في ظل ظروف قاسية لتوصيل المساعدة الإنسانية للبورونديين. ورسالة الأمين العام الواردة في الوثيقة S/1996/36 تبين أن أي انقطاع في إيصال المساعدة الإنسانية يمكن أن تترتب عليه نتائج بعيدة المدى بالنسبة للأرواح البشرية وتحركات السكان. ولذلك، نناشد حكومة بوروندي أن تتعاون مع البعثة الأمنية التقنية التابعة للأمين العام. ذلك أن نتيجة عمل هذه البعثة هامة لاستمرار العمليات الإنسانية. التي هي جد حيوية لرفاه شعب بوروندي.

السيد العربي (مصر): إن القرار المطروح على مجلس الأمن اليوم حول الوضع في بوروندي يعبر عما يدور في ضمير المجتمع الدولي من قلق شديد، ويعكس الاهتمام العالمي بالأوضاع شديدة الحساسية في هذا البلد الأفريقي الصديق الذي تربطه بمصر علاقات تعود إلى فجر التاريخ.

إن اعتماد هذا القرار يؤكد أن المجتمع الدولي قد استفاد بالفعل من دروس الماضي القريب، واقتنع بحكمة أن الوقاية خير من العلاج، وأننا إذا سارعنا بالتحرك في الوقت المناسب تحت مظلة الدبلوماسية الوقائية لأمكننا أن نحول دون وقوع كوارث كتلك التي ألمت بمنطقة البحيرات الكبرى منذ ما يقل عن عامين، والتي ما زالت رواندا تعاني من ويلاتها.

إن الجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة وممثله الخاص في بوروندي، وتلك التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية ومراقبوها العسكريون والاتحاد الأوروبي والعديد من الشخصيات الأفريقية والدولية المرموقة تؤكد أن المجتمع الدولي حريص كل الحرص على تلافي تكرار ما شهدته عدة دول أفريقية خلال السنوات القليلة الماضية من صراعات داخلية أثرت سلبا على الوحدة الوطنية لهذه الدول، وحالت دون تفرغ الشعوب في قارتنا الأفريقية لتحقيق التنمية الاقتصادية واللحاق بركب التقدم.

وفي هذا الإطار استضافت مصر في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي مؤتمرا في القاهرة حول سبل دعم الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى.

إن مصر سوف تصوت لصالح مشروع القرار المطروح على المجلس تأكيدا لحرصها على وحدة بوروندي الوطنية واستقرارها واستتباب الأمور بها وبمنطقة البحيرات الكبرى.

إننا نشجع كافة الأطراف في بوروندي على ضبط النفس والامتناع عن ارتكاب أي عمل من أعمال العنف كشرط أساسي حتى يمكن بدء حوار وطني تشارك فيه جميع عناصر المجتمع البوروندي بهدف تحقيق المصالحة الوطنية والأمن والديمقراطية. وفضلا عن ذلك فإننا نأمل أن يتضمن التقرير الشامل الذي سيرفعه الأمين العام وفق الفقرة ٥ من منطوق مشروع القرار إلى المجلس عناصر مشجعة تؤكد بدء حوار وطني بالفعل، حتى يستمر المجتمع الدولي في دعمه لبوروندي.

كما نأمل، في الختام، أن يتم توفير الأمن والحماية لموظفي الأمم المتحدة وهيئات الإغاثة الدولية بما يضمن استمرار تدفق المساعدات الإنسانية على بوروندي.

السيد ويبيسونو (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بادئ ذي بدء، يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره لواضعي مشروع القرار المعروض الآن على المجلس بشأن الحالة الحرجة في بوروندي. ونحن نعتقد أن تقديم مشروع القرار هذا الذي جاء استجابة لتوصيات الأمين العام الواردة في رسالته المؤرخة ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ (S/1995/1068) هو رد مناسب وحسن التوقيت إذا كان المراد إنقاذ بوروندي من المصير المأساوي الرهيب الذي لقيته رواندا.

وسيكون وفد بلدي مقصرا لو فاته أن يغتنم هذه الفرصة ليعرب عن تقديره للسيد جوليوس نيريري على ملاحظاته وتقييمه للحالة في بوروندي، والتي تشاطرها مع جميع أعضاء المجلس في إطار صيغة آرياس.

إن المجلس، بفضل التقارير المختلفة التي أتيحت له، أصبح على علم تام بالحالة الأمنية المتدهورة التي تواجه بوروندي حاليا، والتي تتسم باستمرار العنف وتفاقم انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتبت عليها آثار مناوئة للغاية وتسببت في وقف المساعدة الإنسانية الدولية. وكانت هناك حوادث مفجعة تضمنت تدمير الأصول الاقتصادية والهياكل الأساسية، الأمر الذي لا يسع الوفد الاندونيسي إلا أن يعرب عن قلقه العميق إزاءه.

وفي ضوء هذه التطورات المدمرة والمفزعة، يوافق وفد بلدي تماما على الرأي القائل بوجود حاجة ملحة إلى نزع فتيل هذه الحالة. كما نوافق على ملاحظة الأمين العام بأن عدم القيام بذلك من شأنه أن يؤدي إلى زيادة زعزعة الاستقرار لا في بوروندي وحدها بل في منطقة البحيرات الكبرى بأسرها. وبالتالي فإن وفد بلدي يحبذ التبكير باعتماده مشروع القرار لتجنب تكرار الأحداث المفجعة التي وقعت في رواندا، وتفادي تفجر العنف العرقي على نطاق واسع.

وإعادة لتأكيد تأييد وفد بلدي التام لاتفاقية الحكم، يمكنني أن أقول أيضا أننا نؤيد ونتشاطر تماما النداء الموجه إلى جميع الأطراف والقادة في بوروندي بأن يتخذوا كافة الخطوات اللازمة لبدء حوار جاد لتسوية خلافاتهم، والتخلي عن أفكار العنف والوحشية. وللحوار بين الأطراف وجميع القادة في بوروندي، في رأينا، أهمية قصوى في هذا الصدد، وينبغي مواصلته على سبيل الاستعجال. وفي هذا الصدد، فإن الجهود المحمودة التي يبذلها الأمين العام وغيره من أجل النهوض بهذا الحوار الشامل وتيسيره تستحق دعمنا القوي والمطلق.

وبعد قولي هذا، يود وفد بلدي، مع ذلك، أن يدلي ببضعة تعقيبات موجزة على الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة ٨ من منطوق مشروع القرار، فيما يتعلق بفرض قيود على السفر. لقد كنا دائما على اقتناع راسخ بأن الجزاءات الانتقائية ليست تدابير ملائمة لحسم صراعات مثل الصراع الدائر في بوروندي. وعلى الرغم من أن سلوك بعض الأفراد في الوقت الراهن يمكن تفسيره بأنه يزيد من تفاقم التوترات والصراع، فهناك إمكانية حقيقية أن أولئك الأفراد يمكن أن يضطلعوا في وقت ما في المستقبل بدور هام في التوصل إلى حل سياسي؛ وعليه، فإن فرض جزاءات قبل الأوان ليس من شأنه إلا زيادة استعداء مرتكبي هذه الأحداث ودفعهم إلى خلق العقبات على الطريق المؤدي إلى السلام والمصالحة الوطنية.

وختاما، بينما نلاحظ ان اتفاقية الحكم تتعرض لهجوم متزايد، يود وفد بلدي أن يكرر التأكيد على أن تنفيذ أحكام الاتفاقية يشكل الأساس السليم للنهوض بحوار سياسي ونقاش وطني كوسيلة لتعزيز المصالحة الوطنية التي تستهدف بصورة نشطة المشاركة البناءة لجميع قطاعات المجتمع السياسي في بوروندي. ذلك أن المسؤولية عن تحقيق السلام والمصالحة الوطنية في بوروندي ترجع في نهاية المطاف إلى الشعب والقادة في بوروندي أنفسهم.

وفي ضوء هذه الملاحظات سيصوت وفد بلدي لصالح مشروع القرار المعروض على المجلس الآن.

السيد تشن هواصن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): منذ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، ما زالت الحالة السياسية في بوروندي مضطربة وغير مستقرة، كما أن الأوضاع الإنسانية ازدادت سوءا، وكان هناك تدفق متزايد من اللاجئين. وهذا لا يضر فحسب بالانتعاش الاقتصادي والتعمير، بل يشكل أيضا تهديدا للسلام والاستقرار في المنطقة. والحكومة الصينية تشعر بقلق عميق حيال هذا الوضع.

وقد بذل المجتمع الدولي، وبخاصة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة، جهودا لا تعرف الكلل للتوصل إلى تسوية مبكرة لمسألة بوروندي. كما ذهب الأمين العام وممثله الخاص أنفسهما إلى بوجومبورا للتحدث إلى الأطراف المعنية. وأوفد مجلس الأمن إلى بوروندي بعثتين لتقصي الحقائق وفرتا لنا مواد مباشرة لتكوين فهم شامل للحالة في بوروندي.

كما قدمت منظمة الوحدة الأفريقية مساعيها الحميدة وجهود الوساطة، وقامت بعدد من المبادرات السياسية والدبلوماسية. وفي الدورة العادية الحادية والثلاثين لجمعية منظمة الوحدة الأفريقية أجرى رؤساء الدول والحكومات مناقشات خاصة، وقرروا

اتخاذ عدد من التدابير لتسوية الحالة في بوروندي. ورئيس تنزانيا السابق، السيد نيريري ذهب أيضا الى بوروندي بناء على دعوة بوصفه وسيطا، وليقدم مساعيه الحميدة بغية إيجاد حل سياسي لمسألة بوروندي. ونحن نقدر هذه الجهود ونؤيدها.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلها المجتمع الدولي، فإن الحالة في منطقة البحيرات الكبرى لا تزال محفوفة بالمخاطر. وتدفق اللاجئين من بوروندي الى البلدان المجاورة لا يزال مستمرا. ولذلك فإن المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، مسؤول عن مواصلة بذل ما في وسعه لمساعدة الأطراف في بوروندي على إجراء حوار مكثف، وذلك من أجل بناء الثقة المتبادلة وتحقيق المصالحة الوطنية.

وإن مشروع القرار الذي سيعتمده مجلس الأمن يدلل على قلق المجتمع الدولي إزاء الحالة في بوروندي. كما أنه يمثل عنصرا من الجهود الدولية الرامية الى تحقيق الاستقرار في بوروندي. ونحن نأمل في أن يشجع حقا اعتماد مشروع القرار هذا الحوار فيما بين الأطراف في بوروندي من أجل إزالة الكراهية والاختلافات فيما بينها، وتمهيد الطريق أمام المصالحة الوطنية. ولذلك فإننا سنصوت لصالح مشروع القرار المعروض علينا.

إن الصين، حكومة وشعبا، ما برحت تتابع عن كثب التطورات الجارية في بوروندي وتتعاطف تعاطفا عميقا مع شعب بوروندي في معاناته. وقد اضطلعنا بدور نشط في جهود الأمم المتحدة بشأن مسألة بوروندي، وقدمنا مساعدة مادية، في حدود قدراتنا، الى بوروندي من خلال القنوات الثنائية.

ونرى أنه يجب أن تعتمد التسوية النهائية لمسألة بوروندي على شعب بوروندي ذاته. ولذلك فإننا نحث الأطراف في ذلك البلد على أن تأخذ في الحسبان مصالح الدولة والمصالح الوطنية، وأن تبدأ في أقرب وقت ممكن حوارا عريض القاعدة، وأن تنفذ بإخلاص القرارات ذات الصلة الصادرة عن المجلس بغية تهيئة الظروف لتحقيق المصالحة الوطنية في موعد مبكر. ونحن نأمل أيضا أن يقوم الأمين العام باستطلاع الآراء على نطاق واسع، بما فيها آراء حكومة بوروندي، عند تقديمه للتوصيات المطلوبة.

ونرحب ببذل مزيد من الجهود من جانب جيران بوروندي والمنظمات الإقليمية لمساعدة شعب بوروندي على تحقيق المصالحة الوطنية في وقت مبكر واستعادة السلم والاستقرار الى المنطقة.

السيد مارتينيز بلانكو (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): منذ انقلاب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، ظلت الحالة في بوروندي تتدهور بصورة مطردة. ولا تزال الريبة المتبادلة بين مجموعتي الهوتو والتوتسي تمثل الجانب الرئيسي للأزمة. وثمة خشية واسعة النطاق من أن هذه الريبة والاجراءات التي يقوم بها المتطرفون قد تؤدي في النهاية الى حرب أهلية ما لم يسارع الى البدء بحوار عريض القاعدة للنهوض بالمصالحة الوطنية والديمقراطية والأمن والقانون، والتماس السبل لوضع حد للإفلات من العقاب الذي استمر فترة طويلة.

وينبغي أن يجري هذا الحوار السياسي مع جميع القطاعات المستعدة للتباحث: الأحزاب السياسية، سواء كانت معترفا بها أم لا، والقوات المسلحة، والمجتمع المدني، والكنيسة. وعلى الرغم من أن لشعب بوروندي الخيار في حسم مشاكله الوطنية، فإننا نعتقد أن التزام المجتمع الدولي ومشاركته أمران أساسيان لوضع إطار عام للمصالحة. وتبعا لذلك، ينبغي لنا أن نسلم بالجهود المبذولة من جانب منظمة الوحدة الافريقية والاتحاد الأوروبي والوسطاء.

وتوجد في بوروندي مشاكل عديدة يجب حسمها. فأولا، يجب إنهاء الإفلات من العقاب. فذلك من بين العوامل الرئيسية التي تؤدي الى استمرار انتهاك حقوق الانسان، ومن ثم نعتقد أن هناك حاجة ماسة الى تعزيز النظام القضائي. وثانيا، يجب تعزيز نظام الأمن والنظام الداخلي؛ فمسؤولية السلطات المختلفة المكلفة بالمحافظة على النظام والأمن الداخلي يجب تحديدها بوضوح، ويجب تدريب السلطات في مجال حقوق الانسان، وذلك من أجل تهيئة مناخ من التفاهم والتسامح في البلاد. وعلاوة على ذلك يجب وقف جميع الأنشطة التي تؤدي الى إثارة العنف والكراهية الإثنية والى زيادة حدة التوترات، ويجب إخضاع الدور الذي تقوم به

وسائط الإعلام للرقابة الصارمة. واذا اردنا في بوروندي أن نحول دون تكرار مأساة رواندا، يجب على المجتمع الدولي أن يساهم في إنشاء الآليات التي تستهدف بناء الثقة والنهوض بقبول التكوين الإثني لسكان بوروندي. وينبغي أن تحظى جميع الجهود المبذولة لوضع حد للأزمة بكامل دعم المجتمع الدولي وأن تقترن بالموارد اللازمة لبلوغ أهداف المصالحة الوطنية والتعمير وإعادة التأهيل الاقتصادي في بوروندي. ويجب علينا قبل كل شيء أن نسلم بأن السلم والاستقرار في بوروندي يمثلان أيضا السلم والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى برمتها.

ويشاطر وفدي قلق أعضاء هذا المجلس إزاء استمرار تدهور الحالة في بوروندي، ونؤكد من جديد أنه يجب ألا نألو جهدا للنهوض بالحوار والمصالحة في ذلك البلد. ولكننا في الوقت ذاته نشعر بالأسف للمعاملة التي يتلقاها موظفو المساعدة الإنسانية الدولية العاملون في ذلك البلد. وكما ذكرت المفوضة السامية لشؤون اللاجئين، السيدة ساداكو أوغاتا، فإن استمرار المعونة الإنسانية ضروري لتلبية احتياجات شعب بوروندي واللاجئين الذين ما فتئوا طوال أكثر من عامين يعانون من الاضطرابات في المنطقة. ومن المستحيل على المرء أن يتصور للحظة واحدة تعليق هذه الأنشطة لأسباب تتصل بأمن الموظفين المكلفين بالأنشطة الإنسانية، مما يسبب حالة طوارئ حقيقة. ولذلك يوافق وفدي على القرار بإيفاد بعثة تقنية الى بوروندي لدراسة الترتيبات الأمنية القائمة المتعلقة بموظفي الأمم المتحدة ومرافقهم بغية تحسينها. ونحث السلطات البوروندية وقوات الأمن أن تتعاون مع تلك البعثة التقنية.

وختاما، يود وفدي أن يناشد جميع المسؤولين عن تدهور الحالة في بوروندي أن يشاركوا بروح بناءة في حوار سياسي عريض القاعدة على النحو المشار في مشروع القرار الذي سنعتمده، والذي سنصوت لصالحه.

السيد بارك (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من المؤسف أن المؤشرات تدل على أن بوروندي تسير في اتجاه حالة خطيرة للغاية. وتؤكد خطورة الوضع التقييمات المباشرة التي أجرتها مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، السيدة أوغاتا، وسفيرة الولايات المتحدة، السيدة ألبرايت. والواقع أن قدرة شعب بوروندي وقادته على الحكم الذاتي هي الآن في المحك.

إن آخر التطورات في بوروندي تبعث على القلق الشديد لدى المجتمع الدولي. ونحن ندين المسؤولين عن أعمال العنف ونحث بقوة جميع الأطراف المعنية في بوروندي على الامتناع فورا عن أعمال العنف.

ونشيد بشكل خاص بموظفي المساعدة الإنسانية الدولية العاملين في الموقع على تفانيهم والتزامهم بتنفيذ مهمتهم. كما أننا نقر بجهود منظمة الوحدة الافريقية في الإبقاء على المراقبين العسكريين وتعزيز العنصر المدني لبعثتها في بوروندي وذلك في ظل ظروف في غاية الصعوبة. ويجب الاعتراف بأن الوجود العسكري لمنظمة الوحدة الافريقية في الموقع قد أسهم إسهاما هاما في الحيلولة حتى الآن دون وقوع مأساة أضخم في بوروندي.

وكما ندرك جميعا فإن هذه الحالة التعيسة في بوروندي هي من صنع قادة بوروندي وبالتالي فإن، قادة بوروندي، ولا سيما أولئك من العناصر المتطرفة الذين يحرضون على العنف، هم المسؤولين في نهاية المطاف عن النتائج.

ومع ذلك، ونظرا لإلحاح الحالة هناك والآثار الإنسانية التي يمكن أن تترتب على زيادة تدهور الأزمة وكذلك ما ينطوي عليه ذلك من آثار بعيدة المدى على الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى بأكملهـــا، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يقف مكتوف الأيدي. إذ تقع عليه مسؤولية أدبية عن مساعدة شعب بوروندي وقادته من أجل استعادة السلام والاستقرار في ذلك البلد. وهذا هو السبب في أن حكومتي مقتنعة بأن الوقت قد حان كي يتخذ مجلس الأمن إجراء.

وفي هذا الصدد، هناك ثلاثة أهداف عامة ينبغي للمجلس أن يحاول تحقيقها في سياق الدبلوماسية الوقائية كما قدمها الأمين العام في خطته للسلام.

الأول هو البرهنة على التصميم الصلد للمجتمع الدولي بعدم التسامح تجاه أي تدهور آخر في الحالة وإرسال إنذار واضح للذين يشجعون العنف في بوروندي من النتائج المحتملة لاستهانتهم بتصميم المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد نؤيد ضرورة التعجيل بوضع خطط للطوارئ.

ثانيا، ينبغي للمجلس أن يضمن أمن موظفي المساعدة الإنسانية الدولية العاملين في الميدان حتى يمكن لجهود الإغاثة أن تستمر دون عائق. ونرحب بإجراء الأمين العام الذي جاء في وقته بإيفاد بعثة أمنية فنية الى بوروندي لدراسة طرق تحسين الترتيبات الأمنية الحالية. ونتطلع الى أن تحقق هذه البعثة نتيجة إيجابية. كما نؤكد على أهمية إيجاد تعاون أوثق بين الأمم المتحدة والمراقبين العسكريين التابعين لمنظمة الوحدة الافريقية كما أوصت بذلك مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وينبغي توجيه تنبيه صارم للسلطات البوروندية بأنها مسؤولة عن أمن الموظفين الدوليين العاملين في ذلك البلد.

ثالثا، ينبغي للمجلس أن يعالج، في إطار زمني أطول أجلا، الأسباب الجوهرية للأزمة من خلال تشجيع الحوار والمصالحة الوطنية بين جميع الهيئات السياسية في بوروندي. ونحن نرحب ونشجع جهود منظمة الوحدة الافريقية والاتحاد الأوروبي والوسطاء الذين عينهم مؤتمر القاهرة لرؤساء دول منطقة البحيرات الكبرى الذي عقد في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وفي حين نشيد بالجهود الحالية للأمين العام وموظفيه تحقيقا لهذا الغرض، فإننا نشجعهم على العمل في تعاون وثيق مع منظمة الوحدة الافريقية وعلى البناء على الجهود المبذولة في السياقين الإقليمي ودون الإقليمي.

وفي هذا الصدد، ينبغي أن نضع نصب أعيننا أن مبادرات المجتمع الدولي لا يمكن أن تحل محل جهود قادة بوروندي أنفسهم من أجل تحقيق مصالحة وطنية حقيقية. وكل ما يمكن للمجتمع الدولي أن يفعله هو تشجيع الحوار وتيسيره. وفي نهاية المطاف وتعتمد إمكانية الوصول الى تسوية مرضية دائمة من خلال هذه الجهود على الإرادة السياسية للأطراف المعنية في صنع السلام والتفاهم بعضها مع بعض. ولهذا السبب نؤكد على الأهمية القصوى والحاجة الملحة لكي يسعى جميع المعنيين في بوروندي الى الحوار والمصالحة الوطنية.

ونظرا لأن الآراء السالفة لحكومتي تتجلى تماما في مشروع القرار المعروض علينا، سيصوت وفدي مؤيدا له.

السيد فلوسوفيتش (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ينظر وفد بولندا بقلق كبير الى الحالة الراهنة في بوروندي. والمجتمع الدولي بأسره يشعر بالقلق العميق. ويبدو أننا جميعا متفقون على أن الحالة الداخلية في بوروندي لا بد أن تتحسن الآن، وإلا فات الأوان للحؤول دون زيادة تردي الحالة وخروجها عن السيطرة في نهاية الأمر.

والواقع أن من المخيب للآمال حقا أن الملاحظات التي أدلت بها بعثة مجلس الأمن الى بوروندي قبل عام ما زالت صحيحة وأن عوامل سلبية جديدة قد ظهرت للأسف. ومما يؤسف له أشد الأسف أن أكثرية السكان تعاني بسبب التناحر السياسي. ومما يستعصي على الفهم زيادة أعمال العنف ضد هيئات تقديم المعونة في بوروندي. وأعمال العنف هذه تلحق الضرر بالدرجة الأولى بأضعف السكان، وأقصد الأطفال والنساء. ومن المفجع حقا أنها تثني عن اتخاذ مبادرات جديدة ذات طابع إنساني.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بهؤلاء الذين يقومون، مهما كانت التكلفة والأخطار، بتوصيل الإغاثة الى شعب بوروندي البائس المنهوك القوى. ولكن كم يمكننا أن نتوقع منهم؟

ووفدي ممتن جزيل الامتنان للأمين العام لمشاركته الشخصية وجهوده من أجل التوصل الى سبيل لمعالجة الأزمة في بوروندي. ونشكر الأمين العام على المعلومات التي قدمها وكذا على المبادرات التي عرضها على المجلس. ونؤيد كل التأييد قيام الأمين العام بإيفاد بعثة أمنية فنية الى بوروندي لدراسة سبل تحسين الترتيبات الأمنية لموظفي الأمم المتحدة ومقارها ومن أجل حماية العمليات الإنسانية.

ونعول تعويلا كبيرا على جهود الأمين العام لتيسير حوار سياسي شامل. إن قيمة الحوار أكد

عليها الرئيس نيريري، وهي غنية عن البيان. ولا تزال تحضر في أذهاننا كلماته، بيد أن المسألة الأساسية التي نواجهها الآن هي كم تبقى لنا من الوقت. إن الوقت آخذ في النفاد، ولا ينبغي أن نسمح لتصميم المجتمع الدولي بأن يذوى، فالأمر يتعلق قبل كل شيء بملايين الأرواح.

ومما يشجعنا أن نرى التعاون فيما بين بلدان المنطقة، التي تهتم اهتماما حيويا بتحقيق السلام في بوروندي والاستقرار في المنطقة كلها. وهناك أمثلة عديدة على التعاون الحاسم والإجماعي والفعال بين الدول الافريقية. ولذا نعلق آمالا كبيرة على هذه الطريقة لالتماس الحل، ونرحب في هذا السياق نرحب بقرار الاتحاد الأوروبي تعيين مبعوث خاص الى المنطقة. وعلى أية حال، فإن الذين يمارسون النفوذ السياسي في بوروندي عليهم أن يدركوا أن التعاون هو الحل - التعاون سواء فيما بين المجموعات السياسية في بوروندي أو مع المجتمع الدولي الذي يحاول المساعدة باستماتة.

وختاما اسمحوا لي أن أقول إن بولندا تؤيد تأييدا كاملا مشروع القرار قيد النظر.

السيد لوبيز دا روزا (غينيا - بيساو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود الإعراب عن ارتياحنا للجهود التي يبذلها الأمين العام ومنظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأوروبي وكل الذين يسهمون في التماس إحلال السلام في بوروندي.

إن الحالة في تلك الأمة الشقيقة تبعث على القلق الشديد لبلدي، الذي أيد دوما مبدأ المصالحة الوطنية بالوسائل السلمية.

وترحب غينيا - بيساو مرة أخرى باتفاقية الحكم بتاريخ ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، التي تشكل الإطار المؤسسي للمصالحة الوطنية في بوروندي، كما أننا نؤيد المؤسسات الحكومية المنشأة بموجب أحكام هذا الاتفاق وكذلك مؤتمر رؤساء دول منطقة البحيرات الكبرى المنعقد في القاهرة التي تعد قراراته الختامية بالغة الأهمية بالنسبة لحالة اللاجئين والمشردين في تلك المنطقة من افريقيا.

وينبغي أن نسلم أنه على الرغم من بطء عملية المصالحة الوطنية في بوروندي، تم تحقيق بعض التقدم في إطار الجهود الرامية الى تحقيق التقارب بين جميع فئات الشعب في بوروندي وإرساء السلام والاستقرار الدائم في منطقة البحيرات الكبرى، وفي هذه الأمة الشقيقة بصفة خاصة.

ومرة أخرى نؤيد جهود الأمين العام، وكذلك جهود الكيانات الأخرى الرامية الى تسهيل التوصل الى حوار سياسي شامل من أجل تشجيع المصالحة الوطنية والديمقراطية والأمن وسيادة القانون في بوروندي.

وفي هذا السياق، ندعو مرة أخرى جميع الأطراف المعنية أن تمتنع عن القيام بأي عمل يكون من شأنه تقويض عملية المصالحة الوطنية وأن تلتزم دون إبطاء بالحوار بروح إيجابية بناءة.

ونود التأكيد على الأهمية التي نعلقها على مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية للاجئين والمشردين في بورندي. ولهذا السبب، نعتقد أنه دون ضمان الأمن لن يتسنى لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الوفاء بمهمتها في تقديم المساعدة الإنسانية في ذلك البلد.

وفي هذا الصدد، نرحب بعزم المفوضة السامية لشؤون اللاجئين على إنشاء آلية دائمة للتشاور بشأن التدابير الأمنية بين حكومة بوروندي والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

وعلى أساس ذلك الموقف، ستصوت غينيا - بيساو لصالح مشروع القرار المعروض على المجلس. ونأمل في أن يلقي بصيصا من الأمل على الرغم من أن عملية المصالحة الوطنية في البلد الشقيق لنا هي في طريق مسدود.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أطرح للتصويت الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1996/56.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون: الاتحاد الروسي، ألمانيا، اندونيسيا، إيطاليا، بوتسوانا، بولندا، جمهورية كوريا، شيلي، الصين، غينيا - بيساو، فرنسا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، هندوراس، الولايات المتحدة الامريكية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. وبذلك يكون مشروع القرار قد اعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٠٤٠ (١٩٩٦).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة ألبرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبعث مجلس الأمن اليوم برسالة واضحة الى جميع أفراد شعب بوروندي مفادها أن العنف يجب أن يتوقف.

وفي رسالة نقلتها شخصيا من الرئيس كلينتون الى بوروندي الى الرئيس البوروندي سيلفستر نتيبانتونغانيا، دعا الرئيس الأمريكي جميع البوروند يين الى نبذ التطرف وحل خلافاتهم بطريقة سلمية. ولن تؤيد الولايات المتحدة أية حكومة أو تعترف بها أو توفر المساعدة لها تتولى السلطة عن طريق القوة في بوروندي. فالولايات المتحدة ستقود في الواقع الجهود الرامية الى عزل هذا النظام.

إن تصاعد العنف في بوروندي قد أثار الأقلية وهي من التوتسي على الأغلبية وهي من الهوتو، الأمر الذي افضى الى الاساءة لحقوق الإنسان على نطاق واسع. فقد أدت موجة أعمال القتل الى ازهاق أرواح مئات المدنيين كل أسبوع، وعملت السلطة العسكرية التي يسيطر عليها التوتسيون والقوات المؤازرة لهم على دفع أعداد كبيرة من الهوتو الى خارج العاصمة بوجومبورا. وثمة تمرد في الأرياف من قبل الهوتو الذين يقاتلون مستهدفين السكان المدنيين والعسكريين من التوتسيين على حد سواء. ووفقا للمقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، تنتشر حرب أهلية كامنة في بوروندي، مفسحة المجال أمام اتجاه الإبادة الجماعية المتزايد.

إن عمال الإغاثة يخشون على حياتهم في بوروندي. فلابد من العمل على زيادة الأمن لعمال الإغاثة الإنسانية، وإلا فسيتعين عليهم أن يرحلوا من البلد. وتطلب الولايات المتحدة الى حكومة بوروندي أن تكفل سلامة عمال الإغاثة.

وتأسف الولايات المتحدة لاستمرار عدم الاستقرار والعنف في بوروندي. وتسعى الولايات المتحدة، الى جانب بلدان مانحة أخرى، الى إيجاد سبل لنزع فتيل التوترات في ذلك البلد. وتحث الولايات المتحدة الزعماء في بوروندي على عزل المتطرفين والسعي الى إحلال سلام دائم. ويتعين على شعب بوروندي في نهاية المطاف أن يمنع بلده من الوقوع في الهاوية. وعلى البوروند يين كفالة ألا تُقدم بوروندي على الانتحار الوطني.

السيد رودولف (المانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن المانيا تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة في بوروندي. فثمة سبب يدعو الى الخوف من حدوث تصعيد مثير فيها. لذلك، نشعر بالارتياح إزاء قيام المجلس، في القرار الذي اتخذه توا، بإرسال إشارة واضحة وقوية الى الذين يشجعون على ارتكاب أعمال العنف العرقي في ذلك البلد. وفي هذا السياق، توافق المانيا تماما على البيان الذي أدلت به إيطاليا في وقت سابق بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وكخطوة أولى نحو تهدئة الحالة، يتعين على الأطراف السياسية في بوروندي الدخول في حوار شامل. وينبغي عدم التخلي عن أي عنصر هام في الساحة السياسية، وذلك من أجل عدم تعريض هذه العملية للخطر. وترى حكومتي أن من شأن هذا الحوار أن يعد الأساس لإحلال حكم القانون والسلام والأمن والديمقراطية.

وفي الوقت نفسه، فإن جميع الأطراف مدعوة الى الامتناع فورا عن ارتكاب جميع أعمال العنف. فالمجتمع الدولي لن يسمح بحدوث أي تراجع آخر في الحالة.

وتؤيد المانيا تأييدا كاملا المبادرات التي اتخذها الأمين العام، ومنظمة الوحدة الافريقية، والاتحاد

الأوروبي، والوسطاء من أجل تهيئة الظروف الضرورية لإجراء حوار سياسي في بوروندي. وسنبذل قصارى جهدنا لمساعدتهم في المشاورات التي يجرونها مع الأطراف السياسية في بوروندي.

أما الذين يستمرون في التشجيع على ارتكاب أعمال العنف العرقي في بوروندي أو الذين يرفضون الدخول في حوار شامل فسيتعين عليهم مواجهة الجزاءات التي يفرضها المجتمع الدولي. وفي هذا السياق، نؤيد الدعوة الى التعاون في تحديد وإزالة محطات الإذاعة التي تثير الضغينة وأعمال العنف في بوروندي.

ويُطلب الى الأمين العام أن يقدم قبل ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٦ تقريرا الى مجلس الأمن بشأن الجهود الرامية الى تيسير إجراء حوار شامل واتخاذ اجراءات وقائية قد تكون ضرورية لمنع تدهور الحالة على نحو إضافي. وتقف حكومتي على أهبة الاستعداد للنظر في الاقتراحات التي سيتقدم بها الأمين العام، وإذا لزم الأمر في النظر في فرض تدابير بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

السيد شكوركو (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن روسيا تشعر بقلق عميق إزاء الحالة المثيرة للجزع في بوروندي. فالمعلومات الواردة من ذلك البلد تشير الى أن بوروندي آخذة في الانزلاق الى مستنقع من أعمال العنف والفوضى الدموية؛ ويمكن لذلك أن يفضي الى اندلاع حرب أهلية واسعة النطاق تخلف آثارا مدمرة على شعب بوروندي وعلى المنطقة بأسرها.

ويرى الاتحاد الروسي أن الحالة المأساوية التي تظهر في بوروندي تستوجب أن يتخذ المجتمع الدولي، وبصورة عاجلة، سلسلة من التدابير المتفق عليها لوقف المزيد من تصعيد العنف وحمل أطراف الصراع في بوروندي على استئناف اجراء حوار سياسي واسع النطاق لمصلحة الاستقرار والمصالحة الوطنية. ونعتبر أن من الأهمية القصوى، في الوقت الذي تنفذ فيه هذه التدابير، وجوب أن تضطلع البلدان الافريقية وآلية حفظ السلام التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية بدور حاسم بتأييد مناسب من الأمم المتحدة.

ولقد صوت الاتحاد الروسي لصالح القرار ١٠٤٠ (١٩٩٦)، الذي اتخذه مجلس الأمن توا بالإجماع، لأننا نعتقد بأن القرار يبعث بإشارة واضحة للغاية الى جميع الأطراف في بوروندي مفادها أن المجتمع الدولي لا يسعه أن يقف مكتوف اليدين ويراقب القوات المتطرفة في ذلك البلد وهي ترتكب أعمالا غير مسؤولة، وتدفع الشعب الى الانتحار الوطني. ويحذر القرار بشدة المتطرفين من جميع الجهات من أنهم لو استمروا في معارضة الحوار وعملية السلام في بوروندي، فسيضطر مجلس الأمن الى اتخاذ تدابير إنفاذ انتقائية ووقائية. ونفترض أن هذا التحذير سيفي بالغرض تجاه الحالة الراهنة.

وندعو جميع الأطراف في الصراع في بوروندي على نحو عاجل الى التعقل، ووقف العنف فورا والجلوس الى طاولة التفاوض بغية التوصل بصورة عاجلة الى تسوية مقبولة مشتركة لصالح إحلال السلام الدائم والاستقرار والتنمية. وسيكون المجتمع الدولي من جهته على استعداد لتقديم المساعدة والدعم اللازمين لتحقيق ذلك المسعى.

السيد لادسو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تشعر فرنسا ببالغ القلق إزاء تدهور الحالة في بوروندي. فقد أرسى إبرام اتفاقية الحكم أسس التفاهم الذي ينبغي أن يمكّن من تخفيف حدة التوتر وإحلال الأحكام الديمقراطية. ولا تزال حكومتي التي رحبت بإحراز ذلك التقدم، تعتقد بأن اتفاقية الحكم هي حجر الأساس للتوازن السياسي والمؤسسي في بوروندي.

إن القرار الذي أيدته فرنسا يشهد على اهتمام مجلس الأمن بالحالة في بوروندي وقلقه إزاءها. ولا يسعنا أن نبقى غير مبالين بالدليل الذي يردنا يوميا ويشير الى ارتكاب أعمال عنف، وانتهاك أحكام الديمقراطية، وأعمال الإساءة التي يرتكبها المتطرفون: فلا بد لنا من الرد عليها.

وفرنسا من جهتها تشجع على إجراء الحوار وتطلب الى جميع البورونديين نبذ العنف والتعاون مع الممثل الخاص للأمين العام وأي شخص آخر يمكنه أن يكون وسيطا من أجل إجراء الحوار. وسنكون مسرورين لو اتفق رجال دولة أفارقة لا يشك في حكمتهم، على الاضطلاع بذلك الدور. ونشيد بالجهود

التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية وبالأعمال التي يقوم بها المراقبون المدنيون والعسكريون التابعون لمنظمة الوحدة الأفريقية في الميدان. وأخيرا، فإن الاتحاد الأوروبي منخرط أيضا في بذل جهود دبلوماسية مكثفة، وهو في طريقه الى تسمية مبعوث خاص له الى منطقة البحيرات الكبرى.

ولإن كان مجلسنا يشجع الحوار، الذي يشكل الطريق المنطقي صوب حل هذه الأزمة، فإنه مستعد أيضا للنظر في أية تدابير قد تمنع تدهور الحالة. وإن إيصال المساعدة الإنسانية إلى اللاجئين والمشردين يعتبر أولوية، ولهذا نعتقد أن من الضروري ضمان أن تتوفر لتلك المساعدة أفضل حماية ممكنة. ولهذا، ننتظر باهتمام استنتاجات البعثة التقنية التي أرسلها الأمين العام إلى المنطقة.

كما نشعر بالامتنان للأمين العام لإعطائه أولوية لجميع تدابير الدبلوماسية الوقائية الممكنة. وإن مطالبة المجلس بالنظر في خطوات جديدة لا تعتبر بأي حال من الأحوال حكما مسبقا على القرار الذي سيتخذه، ولا تجُب مشاركة بلدنا في عملية مقبلة. وأخيرا، إذا كان المجلس يعرب عن استعداده للنظر في اعتماد تدابير محددة ضد أولئك الذين ما زالوا يجنحون إلى العنف، فيجب أن يكون واضحا أن دورنا ليس معاقبة بوروندي. على العكس من ذلك، إننا نحرص على مساعدة بوروندي في التغلب على الأزمة الخطيرة التي تواجهها.

وتعتبر الأسابيع المقبلة هامة بالنسبة لبوروندي. وينبغي أن تُستغل جميع الفرص من أجل السلم والحوار التي يؤيدها المجتمع الدولي حتى يتمكن هذا البلد من العودة إلى قواعد الديمقراطية وحكم القانون.

وأخيرا، لا يسعنا إلا أن نؤكد مرة أخرى على أن الأزمة التي تحيق ببوروندي جزء من إطار أكبر لمصاعب تواجه منطقة البحيرات الكبرى، وهذا هو السبب الذي من أجله لا نزال نعتقد أنه ستكون هناك حاجة في القريب العاجل لأن نعقد مؤتمرا للسلم والأمن والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى من أجل حل مشاكل المنطقة برمتها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أدلي الآن ببيان بوصفي ممثلا للمملكة المتحدة.

تكتسي الأحداث في بوروندي التي دفعت الى إصدار هذا القرار أهمية بالغة بالنسبة للحكومة البريطانية. وكما يوضح هذا القرار، لا يمكن تحقيق حل دائم وراسخ للحالة في بوروندي إلا من خلال حوار سياسي شامل تأييدا لمبادئ اتفاقية الحكم. ونود أن نؤكد مرة أخرى تأييدنا لحكومة بوروندي في جهودها من أجل تنفيذ مبادئ اتفاقية الحكم التي تضع الإطار الذي ينبغي أن تعمل الأطراف بموجبه في بوروندي سويا من أجل تعزيز الاستقرار وحكم القانون في ذلك البلد.

ويركز المجتمع الدولي جهوده، وبحق في رأينا، على تيسير مثل هذا الحوار واتخاذ إجراء وقائي يستهدف تفادي مزيد من تفاقم الحالة في بوروندي. وإننا نؤيد الأمين العام، ومن خلاله السيد فاغوي الممثل الخاص في بوروندي، بالإضافة إلى الرئيس السابق نيريري الذي عينه مؤتمر القاهرة لرؤساء دول منطقة البحيرات الكبرى كوسيط. ونرحب أيضا بالدور الذي قامت به منظمة الوحدة الافريقية ومراقبوها في بوروندي. فمن المستصوب أن تضطلع شعوب المنطقة بدور نشيط في مواجهة هذه المشكلة. وإننا نشيد بصفة خاصة بالحكومات المجاورة التي قدمت المأوى للأشخاص الهاربين من العنف.

لقد ساد منذ الأحداث المأساوية في عام ١٩٩٣ مناخ من الخوف وعدم الاستقرار في بوروندي، تلك الأحداث التي ارتكبها أولئك الذين يستخدمون الوسائل غير الديمقراطية لتقويض مؤسسات الحكومة. وإن المجلس، باعتماده هذا القرار، إنما يوجه رسالة واضحة بأنه يدين المسؤولين عن أعمال القتل اليومية وأعمال العنف الأخرى في بوروندي. وممقوت بصفة خاصة توجيه العنف ضد الفئات الأضعف عن حماية نفسها - أي اللاجئين والمشردين في بوروندي - وضد أولئك الذين يعملون على ضمان الوصول المستمر للإغاثة الإنسانية. هذه الأعمال يجب وقفها. وإننا نرحب بإرسال بعثة تقنية أمنية إلى بوروندي لدراسة سبل تحسين ترتيبات الأمن حتى يمكن أن تستمر عمليات الإغاثة الإنسانية. ويوضح هذا القرار استعداد المجلس لاتخاذ تدابير

ضد أولئك الذين يسعون إلى تقويض مستقبل بوروندي عن طريق العنف. وإن الرسالة الموجهة إليهم واضحة. إن الدول، ولا سيما المجاورة لبوروندي، يمكنها أن تساعد بمنع أنشطة المجموعات المتطرفة التي تسعى الى تكريس العنف في بوروندي من على أراضيها. وهذا ينطبق بصفة خاصة على حالة ما يسمى بمحطات "إذاعة الكراهية".

ويوضح القرار أيضا أن المجتمع الدولي يكثف من جهوده من أجل تفادي تفاقم الحالة في بوروندي في المستقبل. وفي هذا المضمار، يجب ألا نفاجأ بإمكانية تفاقم العنف أكثر من ذلك. فقد يستلزم الأمر اتخاذ خطوات إضافية وقائية الطابع إذا لم يشارك الزعماء، سواء داخل البلد أو خارجه، في الجهود التي تجري حاليا لتحقيق المصالحة الوطنية والاستقرار الدائم في بوروندي أو لم يؤيدوها. ولهذا، نؤيد بالكامل، الطلب الموجه إلى الأمين العام لكي ينظر بالتشاور، حسب الاقتضاء، مع منظمة الوحدة الافريقية ومع الدول الأعضاء المعنية، في الخطوات الأخرى ذات الطابع الوقائي، وأن يضع خططا احتياطية حسب الاقتضاء. ومن حيث المبدأ، ليس هناك خيار مستبعد يدور بذهننا.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

ليس هناك متكلمون آخرون مدرجة أسماؤهم على قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥.